الإصلاحات الاقتصادية و المستويات المعيشية
إشكالية وضع المنهجيات لتقييم أثرا لإصلاح الاقتصادي الكلي

د.الطاهر زياني و د. شريف نصر الدين
جامعة تلمسان

1- مقـــدمـــة:

تشهد معظم البلدان النامية، خاصة في إفريقيا والعديد من بلدان أمريكا للاتينية زيادة في مستويات الفقر، وكذلك الأمر بالنسبة للعديد من بلدان أسيا ولقد قامت الكثير من هذه البلدان بإصلاحات اقتصادية(برامج التثبت و/أو برامج التعديل الهيكلي) غالبا بمساندة مؤسستي برتن وودس (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، وغالبا ما تمت مباشرة هذه البرامج عقب أزمات اقتصادية.

والسؤال المطروح ماهي العلاقة إن وجدت بين هذه الإصلاحات وارتفاع نسب الفقر في هذه البلدان. ولقد تم التطرق إلى هذه المسألة من طرف الأكاديميين، المؤسسات العالمية، المنفذين لهذه البرامج، والرأي العام. ولقد اختلفت الرأي حول ذلك، إذ يرى البعض أن هذه الإصلاحات ترتب عنها تفاقم الوضعية المعيشية للفقراء، بينما يرى البعض الآخر أن الإصلاحات ضرورية وإن وضعية الفقراء غنما تزداد سوءا في غياب هذه الإصلاحات.

وتعتبر المسألة معقدة، إذ أنه توجد الكثير من العوامل تلعب كلها دورا في التأثير على مستويات الفقر، إذ أنه كيف يمكن مثلا تفسير أن العديد من البلدان الآسيوية التي نفذت سياسات إصلاحية مماثلة لتلك التي باشرتها الكثير من البلدان في أفريقيا وأمريكا للاتينية، لتؤدي إلى ارتفاع معتبر في نسب الفقر في هذه البلدان.

ورغم ازدياد قدراتنا على تحليل الربط بين الإصلاحات والمستويات المعيشية التي ساهم فيها تواجد وازدياد المعلومات والإحصائيات(Data)[1].

1- كبرنامج الأمم المتحدة للمسح العائلي (NASCP)، وقياس المستوى المعيشي للعائلات (LSMS)، (Glewer et Grosh 1995)، وأبعاد التعديل الهيكلي في إفريقيا Delaine وآخرين، 1991 Grooteart

كيف يمكن إذن تقييم برنامج (حزمة) إصلاحات كلية (macro) على المستويات المعيشية ذات مستوى جزئي (micro) أي العائلة وأفرادها. وتنشأ التعقيدات على أكثر من صعيد:

أولا: وعند تقييمنا للإصلاح الاقتصادي الكلي، فإن الأمر يتعلق بمجموعة من السياسات (برنامج)، وأن مختلف أجزاء هذا البرنامج (أو الحزمة) لها تأثيرات مختلفة، وغالبا ما تكون متناقضة في أثرها،

ثانيا: إن مختلف البرامج تختلف من بلد لآخر من حيث ديناميكية هذه البرامج- السرعة، الترتيب، الشمولية، الحدة، الظروف الأصلية لكل بلد، الموارد المتاحة، القدرة المؤسساتية، المصداقية...

ثالثا: إن ما يهمنا هو السياسات الإصلاحية التي نفذت فعلا وليس ماتعلن عليه الحكومات(Mosley, Harrigan, Toye, 1991).

رابعا: إن الهيكل الاقتصادي يختلف من هيكل لآخر، فقد يكون الفقر في الأرياف هو الأهم (كما هو الحال في إفريقيا) على عكس الوضع في أمريكا اللاتينية، إذ ن الانشغال الأكبر هو وجود فقر في المناطق الحضرية(المدن).

خامسا: إن طبيعة وحدة اللات وازن أو عدم الاستقرار تختلف حسب البلدان، وعليه فإن هذا سيؤثر على حدة الإصلاحات وبالتالي على المستويات المعيشية.

وأخيرا: فأن المسألة الحساسة، ماذا يقع لمستويات الفقر في غياب الإصلاح الاقتصادي الكلي (Counterfactual) أو اعتماد برنامج إصلاح آخر؟

إن برامج الإصلاحات الاقتصادية غالبا ما تحتوي على سياسات تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وسياسات مالية ونقدية إنكماشية ولكل هذه السياسات أثر على المستويات المعيشية (Addison, Demery 1987، يحللون الأثر على توزيع الدخل بأكثر عمق) فالسياسة المالية والنقدية لها أثر سلبي على المستويات المعيشية -على الأقل في المدى القصير- ولكن هذا الأثر مرتبط بطبيعة هذه السياسات (مثلا، طبيعة النفقات العامة، ونوعية الضرائب التي تم رفعها، وكيفية تنفيذ السياسة النقدية، كما أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المصدرة مقومة بالعملة الوطنية مقارنة بالسلع غير المصدرة، وعلية يترتب على ذلك مستفيدون وخاسرون. فمنتجو السلع المصدرة يستفيدون من تخفيض قيمة العملة (سواء المنتجون أو

العاملون في هذه الصناعات) كما أن هذه السياسات تضر بمستهلكي هذه السلع -وعليه فإن لهذه السياسات إنعكاسات على توزيع الدخل، والأثر مرتبط بماهية الفئات المنتجة و المستهلكة للسلع المصدرة أو التسويقية.

ثم، إن التخفيض من الفقر قد يتم من خلال إرتفاع نسب النمو وبالتالي ارتفاع الدخل العائلي، إعادة التوزيع أو كلاهما ولكن إذا كانت زيادة نسبة النمو الاقتصادي ضرورية للتخفيض من الفقر، إلا أنها أحيانا ليست كافية (مثال: الولايات المتحدة الأمريكية (1999)، Miller، والبرازيل Datt (1992)، Ravaillon).

كما أن سؤالين يجب طرحهما في هذا المضمار:

هل أن الإصلاحات تؤدي دائما إلى الإنعاش الاقتصادي؟

وما هي الإنعكاسات على توزيع الدخل؟

إن الإجابة الكاملة عن هذين السؤالين ليست الهدف الرئيسي لهذه الورقة، ولكن ارتأينا إيراد بعض الأمثلة لتوضيح أكثر، فإذا كان الفقر يمس السكان في الأرياف و الأنشطة الزراعية فإن السياسة المتبعة قد تؤدي إلى زيادة نسبة العائد وارتفاع أسعار المواد الزراعية وبالتالي التخفيض من الفقر في هذه المناطق وزيادة الإنتاج الكلي والصادرات والتقليل من الواردات، ولكن مسألة التوزيع تبقى مطروحة إذ أن كبار المزارعين لهم القدرة (المرونة) على الاستجابة لحوافز (ارتفاع الأسعار) عكس صغار المزارعين (1997 Mckay) وكذلك مسألة تمويل ارتفاع الأسعار: هل سيكون مصدرها ارتفاع أسعار المواد الزراعية أو تخفيض الإنفاق الحكومي، وهذا له أثر على مستويات الفقر (ونسبة النمو في باقي الاقتصاد) وكمثال آخر، فإن خوصصة المؤسسات الحكومية قد تؤدي إلى زيادة البطالة وبالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ولكن قد تؤدي أيضا إلى البطالة -نتيجة تسريح العمال- وتركيز الثروة وهذا مصدر الفقر واللامساوات في توزيع لدخل.

فيتضح إذا أن الأثر النهائي للإصلاح الاقتصادي الكلي قد لا يكون واضحا دائما ويختلف من حالة لأخرى، كما أن العلاقة بين برنامج الإصلاح (سياسات التثبيت الكلي والتعديل الهيكلي) تعتبر معقدة، إذ توجد سياسات قد تفيد الفقراء وأخرى قد تضر بمستويات معيشتهم، كما أنه من غير المفيد منهجيا محاولة إيجاد علاقة مباشرة وبسيطة بين الإصلاح الاقتصادي ومستويات الفقر التي يجب التركيز على أثر كل سياسة بمفردها بدل تعميم هذه

العلاقة. فمثلا، إن أثر تخفيض النفقات على التعليم يمكن تقييمه بسهولة أكثر مما هو عليه الأمر بالنسبة لأثر السياسة النقدية على لمستويات المعيشية.

2- مختلف مقاربات تقييم أثر الإصلاح الاقتصادي الكلي على الفقر:

يتضح من التحليل السابق أنه لا يجب أن نتوقع إيجاد علاقة عامة بين الإصلاح الاقتصادي الكلي ومستويات الفقر، وأنه يمكن إيجاد علاقة بين سياسات معينة والفقر.

وعليه يبقى الأثر النهائي[2] مسألة تجريبية تدرس حالة حالة. ومنهجيا فإن مقاربات التقييم الأكثر شيوعا هي:

- مقاربة ما قبل وما بعد الإصلاح.
- مقاربة البلدان التي قامت بالإصلاح الاقتصادي الكلي مع غيرها.
- مقاربة غياب الإصلاح الاقتصادي الكلي بغيرها.

1- مقاربة ما قبل و ما بعد الإصلاح الاقتصادي الكلي :

إن هذه المقاربة تعتمد تقيم أثر الإصلاح الاقتصادي الكلي على الفقر وديناميكيته مقارنة بما كان عليه الوضع قبل تنفيذ هذا الإصلاح، ومن أشهر الدراسات في هذا الميدان، دراسة الأثر على توزيع الدخل للاقتصاديين Cornia، Jolly، وStewart (1987) (التعديل الهيكلي بوجه إنساني).

ولقد أدت هذه الطريقة إلى زيادة التعرف على توجهات مستويات الفقر نحو الزيادة ومكنت من اقتراح سياسات للتخفيض منه –ورغم أن معرفة هذه التوجهات تعتبر مفيدة في حد ذاتها، إلا أنها ليست كافية لمعرفة العوامل التي ساهمت في ذلك. فأمران يجب البث فيهما:

أولا: مدى صلاحية المقارنة، إذ أن الوضعية السابقة قد لا يمكن الاستمرار فيها (مثلا لسبب ندرة الموارد بالعملة الصعبة أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات) وعليه فإن إيجاد الحل كان إلزاميا، ويبقى التساؤل: هل الحل (السياسات المتبعة) كانت هي الأحسن.

ثانيـــا: إن هذه المقاربة لا تقر السببية إذ توجد عدة عوامل تساهم في زيادة مستويات الفقر، فقد يزداد مستوى الفقر نتيجة عوامل أخرى –عدى سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي

2- فقد يمكن معرفة المجموعات التي تتأثر سلبيا من الإصلاح حتى و لو أن مستويات الفقر الإجمالية قد تبدو في الانخفاض

-وعليه فإن تغيير السياسات الإصلاحية الجارية قد تؤدي إلى تفاقم الوضع بدل تحسينه، والعكس إذا كانت هذه السياسات تساهم في التقليل من الفقر.

نستنتج إذا أن استخدام هذه الطريقة بمفردها ليست كافية بل يجب وضع فرضيات حول مختلف النتائج لسياسات أخرى.

2- مقاربة البلدان التي قامت بالإصلاح الاقتصادي الكلي مع غيرها:

ترتكز هذه الطريقة على مقارنه أثر الإصلاح الاقتصادي الكلي على الفقر لبلدان التي قامت بتنفيذ هذا البرنامج مع الأثر الذي وقع في البلدان التي لم تقم بذلك. ولقد استخدمت هذه الطريقة في العديد من الدراسات (البنك العالمي، (1990)، (1992)، (1994)، البدوي (1992)، برق و آخرون (1994)

كما أن بعض دراسات البنك العالمي (1994) صنفت البلدان في إفريقيا إلى ثلاث فئات: بلدان (تحسن كبير في التقليل من الفقر)، بلدان (تحسن متواضع)، وبلدان (تفاقم) كما استخدمت دراسات أخرى عامل الفترة الزمنية للإصلاح الاقتصادي الكلي ومدى التزام الحكومات بتنفيذ هذا الإصلاح. ورغم أن هذه الطريقة قد توفر الإشارات إلى ضرورة القيام بالإصلاحات، إلا أن الصعوبات تنجم عند تصنيف مختلف البلدان، وعدم المعرفة بدقة متى بدأ التنفيذ الفعلي للإصلاحات، أضف إلى ذلك أن المقارنات صعبة وذلك لإختلاف البلدان من حيث الهياكل الاقتصادية ، الخصائص المؤسساتية، الظروف الأصلية، السياسات المتبعة -عدا السياسات قيد التقييم.

زيادة على ذلك فإن البلدان التي تقوم بالإصلاح إنما تفعل ذلك لحسن التسيير في سياستها الاقتصادية (تحكم أحسن في تسيير الطلب، التحكم في العجز الميزانية، وعجز ميزان المدفوعات) أو لظروف خارجية ملائمة (كعدم تدهور شروط التبادل) بينما أن البلدان التي باشرت الإصلاح الاقتصادي الكلي إنما فعلت ذلك استجابة لأزمة اقتصادية.

كما أن البلدان التي تنفد سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي قد تستفيد من تدفقات مالية في شكل قروض لتدعيم الإصلاح (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإعادة جدولة أو تمويل الديون الخارجية) وبشكل أكبر مما تستفيد منه البلدان التي لا تقوم بالإصلاحات، وعليه فإن هذه الأخيرة لا توفر مؤشرا مفيدا لما فيه الكفاية للمقارنة، إذ أنه من الصعوبة بما كان التمييز بين أثر الإصلاحات على الفقر وأثر التدفقات المالية الخارجية (الذي يبدو إيجابيا).

3- مقاربة غياب برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي:

تسعى هذه الطريقة إلى تقييم أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي الكلي على مستويات الفقر مقارنة مع عدم وجود أي برنامج لإصلاح أو وجود برنامج مخالف للذي تم تنفيذه وتطرح التساؤل حول التمييز بين أثر الإصلاحات على الفقر وأثر العوامل الأخرى التي تؤثر على مستويات الفقر هذا طبعا يؤدي إلى معرفة أثر الإصلاحات وإمكانية تغييرها قصد التخفيض أو التخفيف من الفقر.

وتعاني هذه المقاربة من الكثير من الصعوبات، إذ أن فرضية غياب برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي (counterfactual) ليس من السهولة تحديده إذ انه بحكم طبيعته غير مرئي كما أنه قد لا يكون هو الأمثل من ناحية الأثر الإيجابي على الفقر، وأنه يمثل واحد من البدائل.

إن هذه المقاربة تتطلب النمدجة، و نمدجة أثر الإصلاحات أمر معقد إذ أنها تطلب وحتى مع وجود المعلومات الضرورية (data) إطارا لمعرفة أثر توزيع الدخل لسياسات اقتصادية كلية وقطاعية على مستويات جزئية (خاصة القطاع العائلي)، وأن هذه الانعكاسات لم تؤخذ في الحسبان عند وضع سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي.

ولقد ساعد اعتماد النماذج المحاسبية العامة للتوازن (computable general equilibrium CGE) على إجراء الدراسات حول تقييم أثر الإصلاحات على المستويات المعيشية مثل دراسات (Bourguinion، de Melo، Mouisson (1991)، suwa (1991)، de Melo، Bourguinion و Sahn (1996)) و تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة أهمها:

أولا : مدى توفر المعلومات الدقيقة لبناء هذه النماذج.

ثانيـــا : إشكالية خصوصية النموذج، إذ أن هذه النماذج مبنية على افتراضات سلوكية مرتبطة بالمستهلكين، المنتجين، عمل آلية السوق، ممونو عوامل الإنتاج، حيث أن النتائج المتوقعة تكون حساسة لهذه الفرضيات.

كما أن المعلومات المتعلقة بالمحددات السلوكية -كالمرونات- قد لا تكون متوفرة.

ثالثـــا : إن هذه النماذج تصلح أكثر لسياسات إقتصادية دون سواها، كالضريبة، السياسة التجارية، سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ولكن يتم استخدامها بصعوبة كبيرة بالنسبة للمتغيرات النظرية (كتخفيض العملة الإسمي، السياسة النقدية، والعجز المالي...إلخ).

رابعـــا : إشكالية التجميع إذ أن هذه النماذج تعتمد تقييم من حيث متوسط[3] المجموعات السكانية (التواجد، النشاط الاقتصادي، والتوزيع) وهكذا فإن هذا يتطلب تحليل وحدي (جزئي) مرتكز على القطاع العائلي ومعلومات أخرى.

وأخيرا : وحتى مع تواجد المعلومات الضرورية لاستخدام هذه النماذج، فإن استخدمها يتطلب وقتا كبيرا بينما التخفيض من الفقر وتحسين المستويات المعيشية تعتبر أهداف ذات طابع استعجالي.

وعلى العموم لا يمكن الإقرار بتفوق مقاربه على أخرى لكون أن لكل منها مزايا وعيوب وعليه يبدو أنه من المستحسن اعتماد كل هذه المقاربات لتقوية وتوسيع النتائج حول أثر الإصلاح الاقتصادي الكلي على المستويات المعيشية.

3- قنوات أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المستويات المعيشية :

لقد تم إقرار تقدم معتبر في السنوات القليلة الماضية في خضم مختلف القنوات التي يمر بها تأثير السياسات الاقتصادية الكلية إلى المستويات المعيشية.

ويمكن تصنيف الآثار إلى مباشرة وغير مباشرة:

أ- الآثار المباشرة : التي تشمل تسريح العمال في القطاع العام وتجميد الأجور (قصد التحكم في التضخم) التي تزيد من مستويات الفقر خاصة في غياب التعويض عن البطالة وكذلك التخفيض من تدعيم الأسعار، السلع والخدمات، التي ترفع أسعارها وتخفض من إستهلاك الفقراء لها -ولقد أكدت بعض الدراسات أن النفقات الحكومية (على الصحة والتعليم مثلا) قد يستفيد منها الأغنياء[4].

وقد يبرر بعض التخفيض من الإنفاق العمومي لأغراض محاربة التضخم (الحد ثم تمويل العجوزات بخلق النقود) وهذا قد يحسن من وضعية الفقراء كما أن إعادة توجيه الإنفاق العمومي نحو التعليم الابتدائي والإجراءات الصحية الأساسية والوقائية وتحسين شبكة الحماية الاجتماعية قصد تحويل أحسن للفقراء كل هذا يساهم في التخفيض من الفقر وعلية يمكن استنتاج أن الأثر النهائي لتخفيض الإنفاق العمومي قد يكون إيجابيا في حالات معينة.

3- إن الكثير من مؤشرات الفقر تحاول تجاوز هذه الإشكالية كفجوة الفقر (Poverty gap) وF.G.T، ومؤشر SEN...الخ

4- ستيل و لوي (2000) وجدا في دراسة أن 5% من الأغنياء يستفيدون من 28% من النفقات العمومية.

ب- الآثار غير المباشرة : والمتمثل في التغييرات الطارئة على الطلب الكلي والإنتاج والتشغيل والتغيير في سعر الصرف الفعلي وأثر توزيع الدخل. كما أن تخفيض النفقات العمومية قد تؤثر سلبا على النفقات الخاصة، خاصة في حالة وجود التكميلية (التكامل) بين الاستثمار العام والخاص وكذلك في حالة الزيادة في نسب الضرائب المباشرة على الأجور وأرباح المؤسسات والشركات. كما أن السياسة النقدية وسياسة القروض التقليصية قد تخفض من النفقات الخاصة (من خلال مدى توافر القروض و/أو إرتفاع نسب الفائدة التي بدورها تؤدي إلى رفع تكلفة رأس المال).

ولقد يؤثر التغير في نسبة النمو سلبا على المستويات المعيشية من خلال البطالة، القدرة على الإدخار التي بدورها تؤثر سلبا على نسبة النمو، وتأثير تخفيض الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص. كما أن أثر التضخم غالبا ما يكون سلبا على الفقراء لغياب الربط (indexation) ولقلة الأصول لديهم قصد التحوط (hedging) وقد يبدو أن التحكم في التضخم يساهم في تحسين المستوى المعيشي للفقراء ن إلا أن هذا ليس مبررا دائما خاصة حالة التخفيض الكبير للإنفاق العمومي والنفقات الإجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك فإن درجة كبيرة من التقلبات الاقتصادية الكلية من جراء العوامل الخارجية (كتدهور شروط التبادل، إرتفاع نسب الفائدة في الأسواق المالية) أو من جراء نقص الالتزام بالسياسات الإصلاحية داخل البلد كما بينت العديد من الدراسات (Bleany (1996)، Rodrik (1988)) ويتمثل الأثر السلبي لهذا في البطالة من جراء نقص الاستثمار والنمو والإدخار وأثر توزيع الدخل مرتبط بالوضعية الأصلية للتوزيع ومدى قدرة الفقراء على تراكم رأس المال البشري.

يتضح من التحليل السابق أن الأثر النهائي لإصلاح الاقتصادي الكلي على المستويات المعيشية والقنوات التي يمر بها التأثير يعتبر معقدا ويعمل في لإتجاهات قد تكون إيجابية وسلبية، وعليه يستحسن عدم التعميم وعدم توقع إيجاد علاقة وسببية بسيطة.

4- أمثلة تجريبية لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على الفقر :

مما سبق نستنتج أن النظريات الاقتصادية لا تعطي توضيحا كافيا لأثر الإصلاح الاقتصادي الكلي، وعليه يصبح من الضروري التطرق إلى المسألة بشكل تجريبي (أمبرقي) ولقد أجريت الكثير من الدراسات في هذا الميدان نورد البعض منها.

ومن الدراسات الهامة والشاملة دراسة Berg وآخرين (1994) حول بلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب حيث لوحظ إنخفاض الناتج بالنسبة للفرد وكذلك الاستغلال خلال عقد الثمانينات وإرتفاع في نسبة الفقر المطلق وكذلك إنخفاض في النفقات الاجتماعية (الصحة والتعليم) مع انخفاض في النفقات العامة في إفريقيا. بينما في بلدان أمريكا اللاتينية والكرايبب ورغم إنخفاض مستوى النفقات العمومية إلا أن النفقات على التعليم والصحة لم تنخفض وعلى العموم، وفي كلا المجموعتين من هذه البلدان فإنه لوحظ أن معظم المؤشرات الإجتماعية (صحة، تغذية، تعليم) قد شهدت بعض التحسن على عكس ما حدث في مؤشرات الدخل.

وقد يبدو هذا التناقض في الإتجاه شيئا مبررا، إذ أن الأثر السلبي للإصلاح الاقتصادي الكلي يتضح أكثر على الفقر النقدي منه على المؤشرات الاجتماعية.

وفي دراسة مماثلة وباستخدام مقاربة (ما قبل، ما بعد ومقاربة (المقارنة) حاول Morly (1994) تقيم أثر الإصلاح الاقتصادي الكلي على الدخل الفردي، إلا أن البلدان التي شهدت إصلاحات في مدة قصيرة (مثل الشيلي) لم تعاني من ارتفاع كبير في مستويات الفقر كما هو الحال بالنسبة لمكسيك. ولقد خلص Morly (1994) أنه وبالرغم من وجود برامج إجتماعية استعجالية (شبكات الحماية الاجتماعية) إلا أنها لم تساهم بشكل كاف في التخفيف من الفقر وهذا لم يفسره بعدم تنفيذ السياسة الإصلاح بل لوجود عوامل أخرى وهذا يتماشى مع الإشكالية التي طارحناها سابقا.

وفي بحث معمق وباستخدام مقاربه (المقارنة) إستنتجت Stewart (1995) أن معظم البلدان التي قامت بالإصلاحات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب شهدت ارتفاع في مستوى الفقر وبشكل مختلف (حالة شيلي والمكسيك) وبررت ذلك بإختلاف برامج الإصلاحات الاقتصادية إذ أن البرامج ذات الأثر الإيجابي على الفقر هي التي تعتمد أكثر على سياسة تحويل الإنفاق (تخفيض قيمة العملة) منه على السياسات المالية والنقدية التقليصية (الإنكماشية) ولقد ركز Demery وSquire (2002)على أهمية تخفيض قيمة العملة في الأثر الايجابي للإصلاحات، مستخدمين طريقة (المقارنة) في إفريقيا (بين ساحل العاج وغانا) هذه الأخيرة التي شهدت تحسنا لأنها قامت بتخفيض قيمة العملة.

ولقد استخدم Sadoulet وJanrzy (2000) مقاربة غياب برنامج الإصلاح الكلي (CGE) في الإكوادور واستنتاجا أن غياب برنامج الإصلاحات هو السيناريو الأسوأ بالنسبة

للنمو الإقتصادي والمستويات المعيشية. وفي دراسة مماثلة لـ Sahn (1996) خلصت إلى أن بعض السياسات كالسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف والسياسة المالية والسياسة الزراعية والغذائية كان لها أثر إيجابي في حالة بعض البلدان لإفريقيا كان لها أثر إيجابي في حالة بعض البلدان لإفريقيا وفي نفس السياق استنتجت Morrison (2000) إلى أن التكاليف الإجتماعية للإصلاحات تكون أكبر في حالة غياب برنامج الإصلاحات كما بينت مزايا برامج الإصلاح المسبق من الناحية الإقتصادية والسياسية.

5- ملاحظات استنتاجيه :

يمكن استنتاج بعض الملاحظات مما سبق، أولا، يبدو أنه من غير المفيد جدا البحث عن علاقة بسيطة (سببية) ومباشرة بين الإصلاح الاقتصادي الكلي ومستويات الفقر رغم أنه من الممكن ربط بعض السياسات المنفردة والنتائج المتحصل عليها، ثانيا أن التقييم يجب أن يكون على أساس الحالات وذلك لإختلاف إقتصاديات البلدان حيث الهيكل، تركيبة السكان، الظروف الأصلية، ونوعية الأزمة وحدتها، ثالثا إن برامج الإصلاحات الإقتصادية تختلف من حيث ديناميكيتها (الشمولية، السرعة، الكثافة، والترتيب)، رابعا، أن لكل مقاربة أو طريقة من المقاربات التي تم التعرض لها سابقا مزايا وعيوب، ومن المستحسن إستخدامها بشكل تكميلي، خامسا، من المفيد تقوية هذه الطرق ،يمكن أن نحرز على فهم أعمق من خلال أدوات أخرى، كمسح المعلومات بالنسبة للقطاع العائلي، المجموعات السكانية وبرامج المساهمة الشعبية.

وأخيرا إن التحليل المسبق لهيكل الإقتصاد من ناحية المتغيرات الكلية والمعلومات المفيدة والدقيقة، وإنعكاسات الإصلاح على توزيع الدخل يعتبر الخطوة الأولى لتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي على المستويات المعيشية إذ في غياب ذلك، سيكون من غير المدهش أن نكتشف أن بعض سياسات الإصلاح الكلية إنما تودي إلى زيادة الفقر وتفاقم توزيع الدخل.

المراجـــع:

- الطاهر زياني (2000) "التعديل الهيكلي والتحكم في عجز الميزانية" في العولمة وبلدان الإتحاد المغاربي، جامعة مراكش.
- الطاهر زياني (1997) "الإصلاحات الإقتصادية: دور المصداقية" اليوم الدراسي حول الإصلاحات، جامعة تلمسان.

- Toye, J(1995), Adjustment and Employment Policy, Geneva: International Labour Office.
- Mosley, P.,J. Harrigan and J. Toye (1991), Aid and Power, London: Routledge.
- Grosh, ME and P. Glewwe (1995), A Guide to LSMS and their Data Sets, LSMS working paper n°120, Washington: the World Bank.
- Delaine, G. and others(2000), The Social Dimension of Adjustment, Washington: the World Bank.
- Demery, L. and T. Addison(1997), Stabilization Policy and Income Distribution in Developing Countries, World development 15:12.
- Miller, M(1999), Tolerable Inequalities, CROP conference: The Role of the State in Poverty Reduction, Amman.
- Datt,G and M. Ravaillon (1992), growth and distribution, Journal of development Economics.
- Cornia, G, R.Jolly and. Stewart (1987)(eds), Adjustment with a human face, oxford: clarendon press.
El Badawi, I(1992), Adjustment and non-adjusters Washington:the World Bank.
- World Bank; various issues.
- Bourguigon, F., J and Melo; Swan an Morrisson (1991), poverty and income distribution during adjustment and the poor, Washington:the World Bank.
- Rodrik, D and G. Bleemy(1998), adjustment and poverty, Washington: the World Bank.
- Berg, E et al (1994), poverty and structural adjustment, US, AID, September.
- Morley, S(1994), poverty and inequality, Washington: overseas development office.
- Stewart, F.(1995), Adjustment and poverty: options and choices, London: Routledge.
- Sadoulet, E and A. Janvry (2000), poverty alleviation, income distribution during adjustment, Washington: the brookings institutions.
- Sahn, D.E (1996), Economic reform and the poor in Africa, oxford: clarendon press.
- Demery, L and L. Squire (2002), MacroEconomic adjustment and poverty, World Bank research review.